

هل ساهمت إجراءات الحوكمة المؤسسية في خفض ممارسات إدارة الأرباح في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية؟

عَلَّام محمد موسى حمدان

أستاذ المحاسبة المساعد، قسم المحاسبة،
كلية العلوم المالية والإدارية، الجامعة الأهلية، مملكة البحرين.
allamh3@hotmail.com.

عماد محمد علي أبو عجيبة

أستاذ المحاسبة المساعد، قسم المحاسبة، كلية العلوم المالية
والإدارية، جامعة السابع من أبريل – ليبيا، الزاوية الغربية.
baemad66@hotmail.com.

عمر عيد مسلم الجعيدي

أستاذ المحاسبة المساعد، قسم المحاسبة التطبيقية،
الكلية الجامعية للعلوم التطبيقية، غزة – فلسطين.
dr.omareid@yahoo.com.

مقدمة

في سياق العديد من الفضائح المالية التي أهدت بموثوقية القوائم المالية المنشورة، ومصداقية معدّيها والمدققين فيها، اتجه العديد من الدراسات في الفترة الأخيرة إلى تأسيس علاقة بين الحوكمة المؤسسية التي تتمتع بها مختلف المؤسسات، والمعلومات التي تحتويها القوائم المالية التي تعدّها تلك المؤسسات، والتي تعتبر المرشد الأساسي في اتخاذ العديد من القرارات من قبل العديد من الأطراف ذات العلاقة، ما يقضى بأن تحتوي تلك التقارير على معلومات صحيحة وعادلة، لكي تحقق الغرض الذي أعدت من أجله. وعلى الرغم من أن الإدارة تقوم بإعداد هذه المعلومات في إطار معايير المحاسبة الدولية، التي تهدف إلى سلامة القياس المحاسبي وموضوعيته، والبعد عن التحيز الشخصي، والعدالة في العرض والإفصاح، إلا أن هذه المعايير لا تزال تعطي إدارة الشركة مرونة واسعة في الاختيار من بين السياسات والإجراءات والطرق المحاسبية البديلة، التي قد يستغلها المديرون في الشركة لتحقيق بعض الأغراض أو الأهداف الشخصية (مثل العمل على تحقيق مستويات أرباح مستهدفة من أجل زيادة مكافآتهم، أو الحفاظ على مراكزهم الوظيفية)، والتي قد تنعكس على مستوى دخل الفترة المحاسبية، ما قد يلحق الضرر بمصالح الأطراف الأخرى ذات العلاقة؛ وهو ما أدى بدوره إلى نشوء ما يسمى بظاهرة إدارة الأرباح. ونظراً إلى ما ترتب على هذه الظاهرة (إدارة الأرباح) من تضليل للحقائق وطمسها، وهو ما نجم عنه العديد من الفضائح وانهيارات كبرى الشركات العالمية، ومن أشهرها شركة إنرون وورلد كوم (Enron and WorldCom)، استحوذ اهتمام العديد من الباحثين والمهتمين، سواء على المستوى الفردي أو على مستوى المنظمات المهنية. وفي هذا السياق، ألقى آرثر ليفيت (Arthur Levitt)، رئيس هيئة الأوراق المالية الأمريكية <http://www.sec.gov/> < Securities and Exchange Commission > الأسبق في عام ١٩٩٨ خطاباً مشهوراً في مركز جامعة نيويورك للقانون والأعمال بعنوان «لعبة الأرقام»، أدان فيه ممارسات المحاسبة الإبداعية التي تستخدمها الشركات الأمريكية، فبيّن أن هذه الشركات ما زالت مستمرة في استخدام ممارسات إدارة الأرباح، وأن ثمة العديد من الأسئلة أثرت حول قدرة الشركات العامة على رقابة غش الإدارة في عملية إعداد التقارير المالية، ودعا إلى إحداث تغييرات ثقافية أساسية في إدارة الشركات. كما دعا إلى تقوية الحوكمة المؤسسية بتحسين فعالية لجان التدقيق وتقويتها، وإلى أن تكون أكثر يقظة وحرصاً في أداء وظائفها الإشرافية، إضافة إلى القيام برقابة أكبر، وإلى الحذر من عمليات إعداد التقارير المالية المحرّفة^(١).

لقد أثبتت نتائج دراسات عديدة في دول متقدمة، مثل الولايات المتحدة الأمريكية، وجود هذه الظاهرة^(٢) وبيّنت مدى تأثيرها في تقييم السوق للشركة (التي تعمل على إدارة أرباحها)، كما

Arthur Levitt, «The Numbers Game», NYU Center for Law and Business (New York) (28 September 1998), < <http://www.sec.gov/news/speech/speecharchive/1998/spch220.txt> > .

Qiang Cheng and Warfield Terry, «Equity Incentives and Earnings Management», *Accounting Review*, (2) vol. 80, no. 2 (2005), pp. 441-480.

حاولت إيجاد حلول مناسبة لها، إذ إن ظاهرة إدارة الأرباح تحمل في طياتها خداعاً للمستخدمين (بحسب ما يرى بعض الكتاب). كما تبنت عدة دول وفعلت دور الحوكمة المؤسسية للحد من هذه الظاهرة، وذلك بعقد مؤتمرات وندوات، وإصدار قوانين وتعليمات متعلقة بمتطلبات تلك الحوكمة التي تتميز بدرجة من الجودة، منها ضرورة وجود مجلس إدارة مستقل، وبحجم مناسب، يشرف أعمال الإدارة التنفيذية ويراقبها، ويراجع تطبيق الخطط الاستراتيجية للشركة، ويتدخل بفاعلية عند الضرورة، كما يعي تماماً الخطط التشغيلية السنوية للشركة ويراقبها، ويشكل لجان تدقيق تتمتع بالاستقلالية والخبرة المالية الكافية لتقوم بواجباتها المنوطة بها على أكمل وجه، ما يمكن أن يحد من قدرة إدارة الشركة على إدارة الأرباح والتحكم بها^(٣). وستعرض لكل من مفهومي الحوكمة المؤسسية وإدارة الأرباح على النحو الآتي:

أولاً: الحوكمة المؤسسية

أدت الفضائح المحاسبية في الشركات الكبيرة، مثل وورلد كوم، وإنرون، وتيكو (WorldCom & Enron & Tyco)، إلى زعزعة ثقة المستثمرين. وغالباً ما كان يُعزى سبب الفشل في مثل هذه الشركات إلى ضعف الرقابة الداخلية لديها. وكان نتيجة هذه الفضائح، اتخاذ العديد من الإجراءات وسن العديد من القوانين للحد من وقوع مثل هذه الفضائح مرة أخرى. وكان من ضمنها قانون سيربنس - أوكسلي (Sarbanes-Oxley Act)، الذي فرض على الشركات - التي يجري تداول أسهمها في البورصة الأمريكية - تطبيق مجموعة من قواعد الحوكمة المؤسسية. كما تبنت سوق نيويورك المالية في عام مجموعة إضافية من قواعد الحوكمة المؤسسية، وألزم بتطبيقها جميع الشركات المدرجة أسهمها للتداول في السوق المالية^(٤).

١ - مفهوم الحوكمة المؤسسية

تُعرّف الحوكمة المؤسسية بأنها «الآلية التي تقدم ضماناً للمؤلي المنشأة بأنهم سيحصلون على عوائد من استثماراتهم فيها^(٥)». كما أنها تُعدّ بأنها أحد حقول الاقتصاد الذي يُعنى في البحث عن الوسائل التي تحقق الكفاءة الإدارية أو تضمينها، وأنها تُعنى بالتحفيز على الكفاءة الإدارية باستخدام آليات معينة. ويرى بعض الباحثين أن الحوكمة المؤسسية إنما هي مفهوم واسع يشمل

Jean Bedard, Sonda Marrakchi Chtourou, and Lucie Courteau, «The Effect of Audit Committee (٣) Expertise, Aggressive Earnings Management,» *Journal of Practice and Theory*, vol. 23, no. 2 (2004), pp. 13-35, and April Klein, «Audit Committee, Board of Director Characteristics and Earnings Management,» *Social Science Research Network* (October 2006), <http://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=246674> .

Anup Agrawal and Sahiba Chadha, «Corporate Governance and Accounting Scandals,» *Social Science* (٤) *Research Network* (September 2004) <http://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=595138> .

Robert W. Vishny and A. Shleifer, «A Survey of Corporate Governance,» *Journal of Finance*, vol. 52, (٥) no. 2 (1997), pp. 737-783.

على عدة معانٍ بداخله يخدم كل معنى منها هدفاً معيناً. وفي هذا الصدد أشارت جين كاتريس (٦)، إلى أنه يمكن اعتبار الحوكمة المؤسسية بأنها المنهج الذي يتبعه أصحاب المصالح في الشركة لمراقبة مصالحهم الخاصة، كما أنها تعبير عن النظام الذي يتم بواسطته إدارة الشركة وممارسة الرقابة عليها. كما تعبر الحوكمة المؤسسية أيضاً عن الأنظمة والعمليات الموجودة ضمن الشركة، والتي تحدد الأهداف وتعمل على مراقبة تحقيقها بما ينسجم مع قيم الشركة، وتعني كذلك القيام بالأعمال بطريقة أفضل، ما يؤدي إلى تحسين علاقات الشركة مع مساهميها وتحسين الجودة الإدارية وتشجيع التفكير على الأمد البعيد، وتأكيد تلبية احتياجات أصحاب المصالح من المعلومات، وتأكيد أن الإدارة التنفيذية مراقبة بشكل يضمن قيامها بالأعمال.

٢ - أهمية الحوكمة المؤسسية

يعتبر نظام الحوكمة المؤسسية الجيد من الأمور المهمة التي تساعد على حماية مصالح المساهمين بواسطة مجموعة من الإجراءات، مثل ضمان ممارساتهم لحقوقهم كاملة داخل الهيئات العامة، بما في ذلك حق انتخاب أعضاء مجلس الإدارة، وشفافية المعلومات وتوفيرها في الوقت المناسب، واحتفاظ المنشأة بسجل واضح للمساهمين، وأسلوب مضمون لتسجيل الملكية. كما أن نظام الحوكمة المؤسسية مهم للمساهمين، سواء أكانوا في موقع المسؤولية المباشرة بالإدارة أم خارجها^(٧). كما يساعد نظام الحوكمة المؤسسية الجيد كذلك على حماية مصالح جميع الأطراف المهتمة بالتعامل مع الشركة، وينظّم العلاقات القائمة بين إدارة الشركة التنفيذية ومجلس إدارتها ولجنة التدقيق فيها، ما يؤدي إلى خفض مخاطر الشركة ورفع قيمة أسهمها في السوق. إضافة إلى ذلك يحسّن نظام الحوكمة المؤسسية الجيد من نوعية القيادة والكفاءة في الشركة، ويحسن من جودة إنتاجها. كما أنها تساعد على تحسين الكفاءة في استخدام أصول المنشأة والعمل على تخفيض تكلفة رأس المال^(٨)، وتساعد أيضاً على تحقيق رغبات المجتمع وتطلعاته^(٩).

٣ - عناصر الحوكمة المؤسسية

تتمثل عناصر الحوكمة المؤسسية بالآتي:

أ - لجنة التدقيق

تنبثق لجنة التدقيق عن مجلس الإدارة، ومن واجباتها الأساسية الإشراف على عملية إعداد

(٦) Jan Cattrysse, «Reflection on Corporate Governance and the Role of the Internal Auditor.» Social Science Research Network (2005), < http://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=485364 > .

(٧) محمد بشير، «التحكّم المؤسسي ومدقق الحسابات»، ورقة قُدّمت إلى: المؤتمر العلمي المهني الخامس لجمعية مدققي الحسابات الأردنيين، عمّان ٢٠٠٣.

(٨) إيمان هنيبي، «تطوير نظام للحاكمية المؤسسية في الشركات المساهمة العامة الأردنية لتعزيز استقلالية مدقق الحسابات القانوني،» (أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة عمّان العربية للدراسات العليا، عمّان، ٢٠٠٥).

(٩) Cattrysse, «Reflection on Corporate Governance and the Role of the Internal Auditor.»

البيانات المالية للشركة، ومتابعة نظام الرقابة الداخلية وتقييمها ومتابعة عمل المدقق الخارجي. وبناء عليه يجب أن يكون لهذه اللجنة قدرٌ كافٍ من الاستقلالية وأن تتمتع بالخبرة اللازمة للقيام بمهامها ومسؤولياتها بفاعلية وعلى الوجه المطلوب، فقد أثبتت الدراسات أن توفر مثل هذه الخصائص في هذه اللجنة يحدُّ من قدرة إدارة الشركة على إدارة الأرباح. ولم تغفل تعليمات الإفصاح الأردنية عن تلك الخصائص، فقد اشترطت تكوين لجنة تدقيق داخلي للشركة تتألف من ثلاثة أعضاء غير تنفيذيين على الأقل، إلا أنها لم تشترط عدم وجود علاقة مع الشركة، واعتبرت العضو غير التنفيذي هو العضو الذي لا يكون موظفاً في الشركة أو يتقاضى مرتباً منها.

ب - مجلس الإدارة

تقوم لجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة بواجباتها بتفويض من مجلس الإدارة. فبينما تعتبر لجنة التدقيق الفعالة، أساسية في تهيئة التقارير المالية التي تتمتع بالثقة، يمارس مجلس الإدارة أيضاً دوراً مهماً. وفي هذا السياق يقول أعضاء لجنة بلو ريبون (Blue Ribbon Committee)^(١٠) «إن أداء لجان التدقيق ينبغي أن يبنى على ممارسات مجلس الإدارة ومواقفها برمتها». كما دعوا العديد من المنظمات المهنية إلى إتاحة الفرصة لمجلس الإدارة ليكون له دور بناء في عملية إعداد التقارير المالية. ولكن يرى عدد من الدراسات أن لبعض خصائص مجلس الإدارة تأثيراً في نوعية التقارير المالية، وبالتالي في مستوى إدارة الأرباح. وبالنظر إلى التشريعات الأردنية، فلم تشترط تعليمات الإفصاح، ولا قانون الشركات، ضرورة الفصل بين مناصبي رئيس مجلس الإدارة والمدير العام. وفي الواقع سمح قانون الشركات في المادة ١٥٢ الفقرة (ج) بما يلي «يجوز تعيين رئيس مجلس إدارة الشركة المساهمة العامة أو أي من أعضائه مديراً عاماً للشركة أو مساعداً أو نائباً له بقرار يصدر عن أكثرية ثلثي أصوات أعضاء المجلس في أي حالة من هذه الحالات، على أن لا يشترك صاحب العلاقة في التصويت». وأما ما يتعلق بلجنة الترشيح أو التعيين لعضوية مجلس الإدارة فقد حدّد قانون الشركات الأردني أنه يتم انتخاب مجلس الإدارة بالاقتراع السري بواسطة الهيئة العامة. وفي حالة استقالة أحد أعضائه، أو شغل مركز عضو في مجلس الإدارة، يخلفه عضو ينتخبه مجلس الإدارة على أن يبقى تعيينه مؤقتاً إلى حين عقد أول اجتماع للهيئة العامة للشركة لإقراره.

ثانياً: إدارة الأرباح

تعرضت مهنة المحاسبة والمراجعة في السنوات الماضية، إلى العديد من الانتقادات تناولت ضعف دور مدقق الحسابات في الإبلاغ عن بعض ممارسات الإدارة التي تهدف إلى التلاعب في الأرباح أو إدارة الأرباح بهدف تحقيق مكاسب معينة للإدارة، أو لتحقيق مستوى ربح يتماشى مع توقعات المحللين الماليين. وقد أدى إفلاس العديد من الشركات الأمريكية

«Report and Recommendation of the Blue Ribbon Committee on Improving the Effectiveness of (١٠) Corporate Audit Committee,» Blue Ribbon Committee, New York Stock Exchange and National Association of Securities Dealers (1999), < <http://www.nyse.com/pdfs/blueribb.pdf> > .

الكبرى إلى إثارة الجدل حول استخدام المرونة التي تمنحها المعايير المحاسبية بغرض إدارة الأرباح؛ إذ يمكننا تقسيم إدارة الأرباح إلى نوعين: إدارة الأرباح الجيدة (Good Earnings Management)، وهي إدارة الأرباح التشغيلية التي تحدث عندما تتخذ الإدارة قرارات اختيارية من شأنها المحافظة على أداء مالي مستقر. ومن أمثلة تلك القرارات، إعطاء العمال راحة لعدة ساعات قبل انتهاء مواعيد العمل الرسمية نظراً إلى أن معدل الإنجاز الحالي يفوق الخطة. وأما النوع الثاني فهو إدارة الأرباح السيئة (Bad Earnings Management) بهدف إخفاء الربح التشغيلي الحقيقي بواسطة وضع بعض القيود الاصطناعية، أو استخدام تقديرات غير منطقية. ومن أمثلة إدارة الأرباح السيئة تخفيض تقديرات مخصص الديون المشكوك فيها، وغالباً ما تنطوي ممارسات إدارة الأرباح السيئة على بعض الممارسات المحاسبية والإدارية غير المقبولة وغير القانونية. فعلى سبيل المثال، فإن إدراج بعض القيود المحاسبية الوهمية لا يمثل إدارة سيئة للربح فحسب، وإنما يمثل إدارة غير قانونية للربح وغير مسموح بها، إضافة إلى أن الممارسات غير القانونية يصعب اكتشافها، وبالتالي يصعب دراستها، إن لم يكن ذلك مستحيلاً.

يتضح مما سبق أن إدارة الأرباح تتم بهدف التأثير في الأرقام المحاسبية (وخصوصاً الأرباح المحاسبية) باستغلال بعض المرونة المنطوية في بعض السياسات المحاسبية، وممارسة التقديرات الشخصية^(١١). ومع بداية ظهور ظاهرة إدارة الأرباح كانت المرحلة الأولى من مراحل البحث في هذا المجال هي تقديم تعاريف متعددة لهذه الظاهرة، ولدوافعها، بالإضافة إلى الأساليب والتقنيات المستخدمة فيها. وفي ما يلي بعض تلك التعاريف: أولاً، أن إدارة الأرباح تظهر عندما يستخدم المديرون الاجتهاد أو الحكم الشخصي في التقرير المالي وفي هيكله العمليات للتلاعب بالتقارير المالية، إما لتضليل المساهمين بشأن الأداء الاقتصادي الحقيقي للمنشأة، أو للتأثير في المخرجات التعاقدية التي تعتمد على الأرقام المحاسبية المعلن عنها^(١٢). ثانياً، أن إدارة الأرباح تعني استخدام المديرين للاجتهاد في إعداد التقارير المالية بغرض، إما حجب القيمة الأساسية للشركة، أو التأثير في تخصيص الموارد لها^(١٣). ثالثاً، أن إدارة الأرباح هي «التحريف المتعمد للأرباح، ما يفضي بدوره إلى أرقام محاسبية تختلف بشكل أساسي عما يمكن أن تكون عليه في غياب التلاعب، وذلك عندما يتخذ المديرون قرارات لا تخضع لأسباب استراتيجية، بل لمجرد تعديل الأرباح».

١ - أخلاقيات إدارة الأرباح

نظراً إلى ما يتمتع به المديرون من صلاحيات كبيرة ومطلقة داخل الشركات، فهم الأوفر

(١١) William Parfet, «Commentary: Accounting Subjectivity and Earnings Management: A Preparer Perspective», *Accounting Horizons*, vol. 14, no.4 (2000), pp. 481-488.

(١٢) Katherine Schipper, «Commentary: Earnings Management», *Accounting Horizons*, vol. 3, no. 91 (December 1989), pp. 91-102.

(١٣) Paul M. Healy and James M. Wahlen, «A Review of Earnings Management Literature and its Implication for Standard Setting», *Accounting Horizons*, vol. 13, no. 4 (1999), pp. 365-383.

على فهم جميع المعلومات المتعلقة بأعمال تلك الشركات والإلمام بها، ما يدعو إلى ضرورة أن يكون لدى هؤلاء المديرين استراتيجية إفصاح عن تلك المعلومات للأطراف الخارجية التي ينقصها كثير من الخبرة والإلمام بمجريات الأحداث داخل الشركات، والتي إما أن يكونوا مساهمين فيها أو مستثمرين أو دائنين أو غير ذلك. كما ينبغي لهذه الاستراتيجية أن توازن بين الشفافية والإفصاح الكامل عن جميع المعلومات المادية للشركة في الوقت الملائم من ناحية، والسرية التي تتطلب حماية المعلومات التي يجب ألا تتاح للجميع من ناحية أخرى. إذ إن الحفاظ على هذا التوازن هو الرافد الرئيس للحوكمة المؤسسية الجيدة داخل الشركة.

يُعدّ الوضع الأخلاقي لإدارة الأرباح موضوع خلاف كبير، وهو يعتمد على ما إذا كانت ممارستها مبررة أخلاقياً أم لا، أي هل تقصد الإدارة من ذلك تحسين بعض الجوانب المتعلقة باستراتيجياتها المستقبلية بصورة جوهرية، أو بهدف التضليل المتعمد للأطراف ذات العلاقة. وفي كل الأحوال، فالخداع لا يكون دائماً لأخلاقياً، ولكنه بحاجة إلى تبرير. فعندما يتوفر بديل عن الخداع، لا يمكن أن نجد مبرراً لممارسته. فكما يقول الفيلسوف بوك (Bok) فإن مشكلة الخداع أنه قد يحجب هدفاً ما، أو يحذف بدائل مناسبة أو يخفيها، وينجم عنها تقديرات خاطئة تلحق الضرر بالطرف الذي تم خداعه^(١٤).

وترى هذه الدراسة أن ما يميز إدارة الأرباح من غيرها من الممارسات مثل (تمهيد الدخل، وتنظيف القوائم المالية، وغيرها)، أنها تتم في السرعة، أي لا يوجد ثمة إعلان عن الأرباح التي أُديرت، وكذلك فليس ثمة إفصاح عن الأساليب التي استُخدمت، ولا عن القيمة التي عُدلت، وبالتالي نستنتج أن إدارة الأرباح ليست مبررة أخلاقياً، وذلك لأنها تتم في السر، ولا يُفصح عنها بأي شكل من الأشكال، ما يؤدي إلى التضليل والخدعة. وقد يقول قائل بأن ثمة تناقضاً بين الجزم التام بعدم وجود مبررات أخلاقية لإدارة الأرباح، والتسامح في إضفاء نوع من القانونية على بعض الممارسات التي قد يظن البعض أنها أسلوب من أساليب إدارة الأرباح. ولكن ثمة رأياً مختلفاً للباحثين حول ذلك التناقض، هو أنه يرجح الرأي القائل بعدم وجود مبررات أخلاقية لإدارة الأرباح، خصوصاً إذا ما اقترنت بوجود تضليل وتعتيم على بعض الأحداث الاقتصادية المهمة، التي قد تضر كثيراً بمصالح مختلف الأطراف. وأما بخصوص الممارسات التي لا تقترن ببعض التضليل أو الخداع، فهي تخرج عن الأساليب ذات العلاقة بإدارة الأرباح إلى اجتهادات شخصية من أجل التحسين فقط، وليس لإلحاق الضرر.

٢ - دوافع إدارة الأرباح

إن لكل ممارسة من ممارسات الحياة العملية، دوافع معينة تعمل موجّهاً لتحقيق بعض الأهداف المنشودة من تلك الممارسة. وينسحب هذا تماماً على ممارسة إدارة الأرباح، إذ

James Gaa and Paul Dunmore, «The Ethics of Earnings Management,» *Chartered Accountants* (١٤) *Journal*, vol. 86, no. 8 (2007).

تحدث هذه الممارسة عندما يكون لدى المديرين دوافع معينة لتحقيق أهداف مسبقة. وبناء على ما سبق، فإن الاعتراف بوجود ظاهرة إدارة الأرباح متفق عليه، ولكن ثمة جدلاً حول الدوافع المتعلقة بهذه الظاهرة، والذي أدى بدوره إلى الخلط بين ما يمكن اعتباره دافعاً أو أداءً لممارسة إدارة الأرباح، والمثال على ذلك هو الخيارات المحاسبية (Accounting Choices)، هل هي دافع أم أداء لممارسة إدارة الأرباح؟ ويمكننا من خلال الدراسات السابقة استعراض بعض الدوافع التي توصلت إليها تلك الدراسات:

أ - الدوافع المتعلقة بتوقعات وتقييم السوق المالية

يمكن أن يولّد الاستخدام السائد للمعلومات المحاسبية من قبل المستثمرين والمحللين الماليين للمساعدة على تقييم الأسهم، دافعاً أو حافزاً للمديرين للتلاعب بالأرباح، محاولة منهم للتأثير في أداء سعر السهم في الأمد القصير. وقد أظهرت بعض الدراسات السابقة المتعلقة بإدارة الأرباح، أن الأرباح تُستخدم لتتوافق مع توقعات المستثمرين والمحللين الماليين أو الإدارة^(١٥).

ب - الدوافع التعاقدية

تستخدم البيانات المحاسبية للمساعدة في رصد العقود بين الشركة والملاك المتعددين وتنظيمها، إذ تنشأ عقود المكافآت الإدارية الصريحة والضمنية للملاءمة بين مصالح الإدارة (المتثلة في المكافآت أو الحوافز)، وأصحاب المصالح الآخرين. وثمة نوعان من العقود، هما عقود الإقراض أو الديون، وعقود المكافآت أو الحوافز للإدارة، سنتناولهما بإيجاز على النحو الآتي:

(١) عقود الإقراض: تكتب عقود الإقراض بطريقة محددة للحد من تصرفات الإدارة التي تفيد أصحاب المصالح في الشركة على حساب الدائنين؛ إذ يرى البعض أن هذه العقود تولّد حوافز لإدارة الأرباح بسبب تكلفتها المحتملة للجان التعويضات والدائنين في حالة عدم القيام بإدارة الأرباح^(١٦). كما يرى البعض الآخر بأن ثمة دليلاً على الأثر الواضح الذي تتركه إدارة الأرباح في توزيع الموارد، وذلك لأغراض عقود الإقراض^(١٧).

(٢) عقود مكافآت الإدارة: تناولت العديد من الدراسات عقود التعويضات أو المكافآت لمعرفة دوافع إدارة الأرباح عند المديرين؛ إذ أشارت بعض الدراسات إلى أن مديري الأقسام

Patricia M. Dechow, Richard G. Sloan and Amy P. Sweeney, «Causes and Consequences of (١٥) Earnings Manipulation: An Analysis of Firms Subject to Enforcement Actions by the SEC.» *Contemporary Accounting Research*, vol. 13, no. 1 (1996), pp. 1-36.

Ross L. Watts and Jerold Zimmerman, «Towards a Positive Theory of the Determination of (١٦) Accounting Standards.» *Accounting Review*, vol. 53 (1978), pp. 112-134.

Amy Patricia Sweeney, «Debt-Covenant Violation and Mangers Accounting Responses.» *Journal of (١٧) Accounting and Economics*, vo. 17, no. 3 (1994), pp. 281-308.

في شركات كبيرة عالمية يؤجلون الدخل عندما لا يتحقق هدف الأرباح في برنامج مكافآتهم، وعندما يكونون مرشحين لأقصى المكافآت المتفق عليها وفق الخطة المحددة^(١٨). ويرى البعض الآخر أن عقود المكافآت وعقود الإقراض تدفع بعض الشركات لإدارة أرباحها لكي تزيد من حجم المكافآت، وتعمل على تحسين الوضع الوظيفي، بالإضافة إلى التخفيف من حدة المخالفات المحتملة لمواثيق الدين^(١٩).

ج - الدوافع التنظيمية

قامت بعض الدراسات باستطلاع تأثيرات شكلين من أشكال الدوافع التنظيمية في إدارة الأرباح، وهما التنظيم الخاص بالصناعة، والتنظيم الخاص بمكافحة الاحتكار.

(١) **التنظيم الصناعي**: أبدى واضعو المعايير اهتمامهم بإدارة الأرباح للتحايل على التنظيم الصناعي، وكانت أغلب الدراسات عن الشركات الأمريكية بمختلف أغراضها، إذ أشارت إلى خضوع جميع الصناعات عملياً لدرجة من التنظيم، وخضوع بعضها الآخر لمراقبة تنظيمية ترتبط بالبيانات المالية بصورة صريحة (الأعمال المصرفية، وشركات التأمين، وقطاع الخدمات)، إذ تطلب الأنظمة المصرفية من المصارف توفير متطلبات الملاءة المالية، كما تقضي نظم التأمين بأن يستوفي المؤمنون شروطاً تحقق الحد الأدنى من السلامة المالية. وفي المقابل، فإن المرافق الخدمية تخضع للتصنيف النظامي الذي يسمح لها بالحصول على عائد عادي فقط على أصولها المستثمرة؛ وبالتالي فثمة تأكيد أن مثل هذه الأنظمة تولد حوافز لإدارة قائمة الدخل ومتغيرات جدول الموازنة التي تهم المنظمين.

(٢) **تنظيم مكافحة الاحتكار**: يمكن لأشكال التنظيم الأخرى أن توفر للشركات حوافز لإدارة الأرباح، إذ أثبتت بعض الدراسات أن للشركات المعرضة لاتهامها بقضايا الاحتكار (من منطلق مكافحة الاحتكار)، أو أي قضايا سياسية أخرى، دوافع لإدارة أرباحها لكي تظهر أقل ربحية^(٢٠).

٣ - أساليب إدارة الأرباح

من التقنيات والأساليب شائعة الاستخدام لإدارة الأرباح:

أ - محاسبة الاستحواذ (Acquisition Accounting)

تم تعديل المعايير المحاسبية الأمريكية المقبولة قبولاً عاماً (Generally Accepted

Flora Guidry, Andrew Leone and Steve Rock, «Earnings-based Bonus Plans and Earnings Management by Business Unit Managers», *Journal of Accounting and Economics*, vol. 26, nos. 1-3 (January 1999), pp. 113-142.

Healy and Wahlen, «A Review of Earnings Management Literature and its Implication for Standard Setting».

Watts and Zimmerman, «Towards a Positive Theory of The Determination of Accounting Standards». (٢٠)

(Accounting Principles GAAP في يونيو/ حزيران ٢٠٠١، بحيث ألزمت الشركات باستخدام طريقة الشراء (Purchase Method) كطريقة وحيدة في محاسبة الاستحواذ، وتم إلغاء طريقة المصالح المشتركة (Pooling of Interests).

ب - سوء استخدام الأهمية النسبية

لقد عرّفت الأهمية النسبية من قبل مجلس معايير المحاسبة المالية (Financial Accounting Standards Board (FASB)) بأنها مقدار الإغفال أو التحريف في المعلومات المحاسبية، في ضوء الظروف المحيطة، والذي يمكن أن يؤدي إلى تغيير حكم الفرد المناسب الذي يعتمد على هذه المعلومات أو التأثير فيه بواسطة الإغفال أو التحريف^(٢١)، وبناء على معايير المحاسبة الأمريكية، فبعد عنصر ما مهماً نسبياً في حال ما إذا كان ثمة احتمالية لتأثير ذلك العنصر في حكم مستخدمي القوائم المالية. كما أن ثمة قلقاً تجاه لجوء المديرين إلى عدم الكشف عن النتائج غير المرغوب فيها، بحجة أنها غير مهمة نسبياً.

ج - ممارسات الاعتراف بالإيراد

تخضع هذه الممارسات أيضاً، وبشكل كبير، لحكم الإدارة، إذ يصعب على البائع التقرير عن توقيت اكتساب الإيراد، خاصة إذا كان على البائع أداء التزامات مؤجلة، أو عندما يحتفظ المشتري بحق إعادة البضاعة؛ ما دفع بالعديد من مراقبي مجتمع الأعمال إلى الاعتقاد بأن النمو الاقتصادي الثابت في العقد الماضي، دفع بالشركات وبشكل تدريجي إلى تبني سياسات غير متحفظة بشأن الاعتراف بالإيراد^(٢٢).

د - التلاعب بالحسابات

تقوم الشركات بالتلاعب بأرقام حساباتها (Cooking the Books) إلى حد ما، مستخدمة العديد من الأساليب، وذلك لتحقيق موازنة مستهدفة، أو ضمان معدل معين من المكافآت، وفي ما يلي بعض الأساليب التي يمكن للشركات استخدامها من أجل التلاعب بحساباتها، وتوليد أرباح - قد تكون أرباحاً وهمية أحياناً:

(١) **تعجيل الإيرادات:** ثمة طريقتان لتعجيل الإيراد. فأما الطريقة الأولى فهي حجز مبلغ معين بوصفه مبيعات جارية، عندما يمتد تقديم الخدمات إلى أكثر من سنة، أي تسجيل الدفعة الكاملة من المبيعات في الفترة نفسها التي تم استلامها فيها، على الرغم من أنها تخص أكثر من سنة مالية. وأما الطريقة الثانية فيُصطلح عليها «حشو القناة» (Channel Stuffing)، إذ يرسل الصانع هنا شحنة كبيرة للموزع في نهاية الربع الأخير من السنة، ويقيدها في خانة المبيعات، على الرغم من أنها ليست مبيعات فعلية.

(٢١) Alvin A. Arens, Randal J. Elder and Mark S. Beasley, *Auditing and Assurance Services: An Integrated Approach*, 13th ed. (New Jersey: Prentice Hall, 2009).

(٢٢) المصدر نفسه.

(٢) **تأجيل المصروفات**: تقوم بعض الشركات برسملة مصاريف تخص السنة الحالية وتحميلها لعدد من السنوات القادمة، بدلاً من استنزالها من دخل السنة التي حدثت فيها.

(٣) **المصاريف غير المتكررة**: يتم إدراج هذه المصاريف ضمن بنود المصاريف العادية أو المتكررة، والذي يؤدي بدوره إلى تشويه حسابات الدخل من العمليات الجارية.

(٤) **إيرادات أو مصروفات وهمية**: تقوم بعض الشركات بإدراج بعض الإيرادات أو المصاريف الوهمية، وذلك لغرض تضخيم الأرباح، أو لتقليل الخسائر، وربما لأسباب ضريبية معينة.

(٥) **خطط التقاعد**: يمكن للشركات التي تعمل داخل الأسواق التي ترتفع فيها الأسعار (Bull Markets)، أن تحسن من إيراداتها بخفض مصاريف التقاعد، وخاصة إذا كانت الاستثمارات في الخطة تنمو بسرعة أكبر من توقعات الشركة.

(٦) **بنود خارج الميزانية**: تقوم بعض الشركات الأم بإدراج التزامات أو مصاريف معينة، في حسابات بعض فروعها، وذلك من أجل إخفائها عن بعض الأطراف ذوي العلاقة، باعتبار أن تلك الفروع هي كيانات قانونية مستقلة.

(٧) **الإيجارات المصطنعة**: يمكن استخدام الإيجار المصطنع لحجب تكلفة مبنى جديد من الظهور ضمن بنود الميزانية، إذ يتم إبرام عقد إيجار طويل الأجل، تدفع الشركة بموجبه مصاريف إيجار ثابتة سنوياً، وبالتالي تتخلص الشركة من المبلغ الضخم المتعلق بالمبنى، مستخدمة مصاريف الإيجار كبديل منه.

(٨) **تنظيف القوائم المالية (Big Bath)**: تظهر هذه الممارسة عندما تتوقع الشركة ظهور مصاريف كبيرة في فترة الانخراط في تغييرات هيكلية، قد تمتد إلى عدة سنوات بدلاً من الاعتراف بهذه المصاريف بمجرد ظهورها، فينتج من ذلك تخفيض للدخل في إجمالي المصروفات المتوقعة في سنة واحدة، وهو ما يُصطلح عليه «تنظيف القوائم المالية»، وتكون نتيجة ذلك تعزيز دخل السنوات التالية. وأما الدافع من وراء ممارسة «تنظيف القوائم المالية»، فهو الاعتقاد بأن المستثمرين سوف يتسامحون مع الشركة التي أعلنت أرباحاً سيئة في سنة ممارسة ذلك، في حال ما إذا تبعها تحسن فعلي في السنوات اللاحقة^(٢٣).

ثالثاً: الدراسات السابقة

حظيت مجالات الأبحاث التطبيقية في المحاسبة باهتمام كالذي حصل عليه مجال البحث في إدارة الأرباح. وكثرت الدراسات التي حاولت رصد هذه الظاهرة وتحديد العوامل المؤثرة فيها، أملاً في تحديد الأدوات الكفيلة بالحد من هذه الظاهرة. وإذا نظرنا إلى المحاسبة كفنٍّ يحمل في طياته روح الإبداع، والذي يمكننا أن نطلق عليه ما يسمى بالمحاسبة الإبداعية

(Creative Accounting)، بهذه الروح الفنية الإبداعية، ومن خلال الفهم الكامل لطبيعة سوق الأسهم وسلوكياتها والمتعاملين فيها، يستطيع المحاسب أن يصور القوائم المالية، محدداً بذلك رقم الأرباح بناء على رغبة الإدارة، وبما يحقق لها بعض الأهداف المنشودة. وقد يطلق البعض على العملية السابقة إدارة الأرباح (Earnings Management)^(٢٤)، ويمكن الإشارة إلى أن جونز (Jones) يعدّ من أوائل من كتبوا عن ظاهرة إدارة الأرباح، إذ وضع نموذجاً لرصد الظاهرة، ومن بعده توالى الدراسات في هذا المجال، والتي تستند بطريقة أو بأخرى إلى هذا النموذج. ومن هذه الدراسات، دراسة^(٢٥) أجريت على عينة مكونة من مئة وعشر (١١٠) شركات، في سنوات الدراسة (١٩٩٢، و١٩٩٤، و١٩٩٦). وقد تم استخدام نموذج جونز^(٢٦) لتحديد المستحقات الحالية من أجل تصنيف عينة الدراسة من حيث إدارتها للدخل. كما تناولت هذه الدراسة دور مجلس الإدارة ولجنة التدقيق والإدارة التنفيذية في إعاقه إدارة الأرباح لدعم نتيجة تقرير هيئة الأوراق والأسواق المالية الأمريكية، والذي ينص على أن أعضاء اللجنة بحاجة إلى تطوير مالي. وقد تبين من نتائج الدراسة أن تركيبة الهيئة عموماً، ولجنة التدقيق تحديداً، ترتبط باحتمال أن تنخرط الشركة في إدارة الأرباح. ويرتبط أعضاء الهيئة ولجنة التدقيق الذين لديهم خلفيات، أو خبرات مالية، أو مؤسسية، بالشركات التي لديها استحقاقات اختيارية أصغر. كما يرتبط تكرار اجتماعات الهيئة ولجنة التدقيق أيضاً بالمستويات المنخفضة للاستحقاقات الجارية الاختيارية. وعليه فقد استنتج الباحثان أن نشاط لجنة التدقيق والهيئة والخبرة المالية لأعضائها قد تكون عوامل مهمة في تقييد نزعة المديرين نحو إدارة الأرباح.

هدف الباحثون من إسبانيا^(٢٧) إلى التعرف إلى مدى ممارسة الشركات الإسبانية، لإدارة أرباحها، واشتملت عينة الدراسة على ٣٥ شركة مدرجة في السوق المالية الإسباني، وهي الأكبر من بين أكثر من ٥٠٠ شركة مسجلة في السوق. وتم افتراض أن لدى هذه الشركات ضوابط حوكمة مؤسسية أكثر من غيرها من الشركات. واستخدمت بعض العوامل كمؤشرات ممكنة لممارسة إدارة الأرباح، مثل التغيرات في المعايير المحاسبية من سنة إلى أخرى، وتقارير التدقيق المتعلقة بتلك الشركات في فترة الدراسة، ووجود تفويضات خاصة بتطبيق بعض المعالجات المحاسبية من غير تلك المتضمنة في النظام الحالي، بالإضافة إلى وجود نتائج غير عادية ونتائج سنوات سابقة في حساب الأرباح والخسائر للسنة الحالية.

وتوصل الباحثون إلى أن ٢٠ بالمئة من عدد شركات العينة، إما تلقت تقارير متحفظة من

(٢٤) عماد أبو عجيل، «أثر جودة التدقيق على إدارة الأرباح»، (أطروحة دكتوراه غير منشورة، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، عمّان، ٢٠٠٨).

(٢٥) Biao Xie, Wallace N. Davidson III and Peter J. Dadalt, «Earnings Management and Corporate Governance: The Roles of the Board and the Audit Committee», Social Science Research Network (5 July 2001), < http://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=304195 > .

(٢٦) Jones, «Earnings Management during Import Relief Investigations».

(٢٧) Oriole Amat, Jordi Perramon and Ester Oliveras, «Earnings Management in Spain: Some Evidence from Companies Quoted in the Spanish Stock Exchange», UPF Economics and Business, Working Paper, no. 677 (2003), < http://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=428262 > .

قبل مدققها، أو لديها تفويضات خاصة بتطبيق بعض المعالجات المحاسبية، وأن من أسباب إصدار تقارير متحفظة، كان قيام بعض الشركات ببعض الممارسات التي يمكن أن تؤثر في أرقام الإيرادات الواردة في التقارير المالية، التي تمثلت في تحميل بعض المصاريف على الاحتياطات بدلاً من تحميلها على حساب الربح والخسارة (إطفاء الشهرة، وإعادة التقييم)، وعدم الاحتفاظ بمخصصات واحتياطات كافية، بالإضافة إلى تخفيض في الإيرادات نتيجة خسائر مستقبلية.

بعد هذه الدراسات التي حاولت الكشف عن ظاهرة إدارة الأرباح، تساءل كثيرون عن دوافع الإدارة، وإن كانت لحوافز الملكية (تمليك الأسهم) التي تمنح المديرين دوراً في ذلك. فكانت دراسة أجراها كل من تشينغ وتيري (Cheng and Terry)^(٢٨) على الشركات الأمريكية التي توقفت بياناتها في السوق في فترة الدراسة من ١٩٩٣ إلى ٢٠٠٠، وفحصت العلاقة بين حوافز الملكية للمديرين (تمليك الأسهم) وإدارة الأرباح، إذ افترضت الدراسة أن المديرين الذين يحصلون على حوافز ملكية عالية هم أكثر ميلاً إلى القيام ببيع حصصهم في المستقبل، وهذا ما يدفعهم إلى ممارسة إدارة الأرباح لزيادة قيمة حصصهم التي ستباع باستخدام التعويض المبني على الأسهم. وخلصت الدراسة إلى «أن المديرين الذين يحصلون على حوافز ملكية عالية هم أكثر ميلاً إلى القيام ببيع حصصهم في المستقبل، وأنهم أكثر ميلاً إلى تقديم تقارير أرباح تتوافق مع، أو تفوق، تنبؤات المحللين»، وأن حوافز حقوق الأسهم تؤدي إلى إدارة الأرباح، إذ إن المديرين الذين يمتلكون حوافز ملكية عالية، ينتفعون من إدارة الأرباح بهدف رفع أسعار الأسهم وزيادة قيمة حصصهم من الأسهم لبيعها في المستقبل.

وبحثاً عن الأدوات التي تستخدمها إدارة الشركات في إدارة الأرباح، حاولت مجموعة من الباحثين: سون سو ك يون، وغاري ميلر، وبورنست جيرابورن^(٢٩)، الكشف عن الوسائل التي تستخدمها الشركات الكورية لإدارة أرباحها، فاستخدموا في هذه الدراسة نموذج التجزئة المنتظمة (Systematic Decomposition Model)، لتقدير المستحقات غير الاختيارية من أجل اكتشاف إدارة الأرباح، فتم تقسيم الأرباح المحاسبية إلى تدفقات نقدية من التشغيل، ومستحقات إجمالية، ثم قُسمت المستحقات الإجمالية إلى مستحقات اختيارية، ومستحقات غير اختيارية، وجُزئت المستحقات الاختيارية إلى التغيرات في الأصول التشغيلية والالتزامات التشغيلية، وكذلك جُزئت المستحقات غير الاختيارية إلى مصاريف غير نقدية، وأرباح غير نقدية. واشتمل مجتمع الدراسة على جميع الشركات الكورية المدرجة في السوق المالية الكورية ضمن مؤشر (KIS-FAS)، إذ بلغ عدد مشاهداتها ٣٨٦٤ مشاهدة، تتوفر بياناتها المالية في قاعدة البيانات «كومبوستات» (COMPUSTAT). وقد استبعدت بعض الشركات من الدراسة بسبب بعض المعوقات، مثل عدم توفر البيانات المالية لبعض تلك الشركات، وحادثة التسجيل لبعضها

Cheng and Terry, «Equity Incentives and Earnings Management».

(٢٨)

Soon Suk Yoon, Gary Miller and Pornsit Jiraporn, «Earnings Management Vehicles for Korean Firms», *Journal of International Financial Management and Accounting*, vol. 17, no. 2 (2006).

الآخر، فاستقرت المشاهدات على ٢٨٩٥ مشاهدة، وذلك في الفترة من ١٩٩٥ - ٢٠٠١. ومن أهم ما توصلت إليه الدراسة أن «ثمة فرق واضح بين الوسائل المستخدمة في إدارة الأرباح من قبل المنشآت ذات الدخل المتزايد، والمنشآت ذات الدخل المتناقص، إذ استخدمت المنشآت ذات الدخل المتزايد الأرباح غير النقدية لإدارة أرباحها. وفي مقابل ذلك استخدمت المنشآت ذات الدخل المتناقص المصاريف غير النقدية (مصاريف الديون المعدومة، وخسائر تقادم الأصول) في إدارة أرباحها، وتميل المنشآت إلى استخدام المستحقات الاختيارية، ولكن في نطاق محدود، وذلك أن المستحقات الاختيارية تستلزم تدفقات نقدية في السنوات التالية.

وفي الأردن رصد الباحث أبو عجيلة^(٣٠) ظاهرة إدارة الشركات الصناعية الأردنية للأرباح، ثم بحث في دور خصائص جودة التدقيق في الحد من تلك الظاهرة. وتوصل إلى وجود علاقة عكسية بين حجم مكتب التدقيق، ومدى ممارسة العميل لإدارة الأرباح، وكذلك فترة الاحتفاظ بالعميل، فوجد أنه مع زيادة فترة خدمة المدقق لدى العميل، فإنه سيحدد بصورة معنوية من إدارته للأرباح. والشيء نفسه يُقال بالنسبة إلى التخصص في صناعة العميل كإحدى خصائص جودة التدقيق.

هذا ما يتعلق بالدراسات التي ناقشت إدارة الأرباح. وكان الجهد البحثي وافرًا في رصد الحوكمة المؤسسية والبحث في أثرها في عدد من المتغيرات. وفي هذا المجال جاءت دراسة ليورا كلابار وإنيسا لاف^(٣١)، التي هدفت إلى اختبار العلاقة ما بين مستوى الحوكمة المؤسسية والبيئة القانونية في الأسواق الناشئة، والتي استخدمت نموذج (Credit Lyonnais Securities Asia (CLSA) لتصنيف المؤسسات وفق الحوكمة المؤسسية، إذ استخدم النموذج سبعة عوامل لقياس الحوكمة المؤسسية، هي: النظام، والشفافية، والمساءلة، والوعي الاجتماعي، والمسؤولية، والاستقلالية، والعدالة. واختبرت هذه الدراسة العلاقة ما بين الحوكمة والأداء، وتم تطبيق هذه الدراسة على ٣٧٤ مؤسسة من الأسواق الناشئة في ١٤ دولة. وشملت عينة الدراسة فقط المؤسسات المدرجة والمتوفرة بياناتها المحاسبية على الأقل من بداية عام ١٩٩٨. وكانت أهم النتائج في هذه الدراسة وجود تباين واسع في مستوى الحوكمة المؤسسية عبر الدول في عينة الدراسة، فضلاً عن انخفاض معدل الحوكمة المؤسسية في الدول ذات الأنظمة القانونية الضعيفة، وأن أفضل حوكمة مؤسسية مرتبطة بأفضل أداء تشغيلي وتقييم سوقي. ثم تلا ذلك دراسة ن. إيهارد، وج. ويربيل، وكريس شرادر^(٣٢)، فهدفت إلى اختبار العلاقة بين التنوع الديمغرافي في مجالس الإدارات بالأداء المالي للشركات، وتم اختبار هذه العلاقة باستخدام بيانات الأداء المالي للفترة ١٩٩٣ - ١٩٩٨ لاحتساب العائد على

(٣٠) أبو عجيلة، «أثر جودة التدقيق على إدارة الأرباح».

(٣١) Leora Klapper and Inessa Love, «Corporate Governance, Investor Protection, and Performance in Emerging Markets,» The World Bank, Working paper (2002).

(٣٢) N. Erhardt, J. Werbel and C. Shrader, «Board of Director Diversity and Firm Financial Performance,» *School of Management*, vol. 11, no. 2 (2003), pp. 102-111.

الأصول والعائد على الاستثمار، بالإضافة إلى احتساب نسبة النساء والأقليات في مجالس الإدارة، إذ تمثلت عينة الدراسة من ١١٢ مؤسسة من المؤسسات العامة الكبيرة في أمريكا من مختلف الصناعات. وأشارت نتائج الانحدار والارتباط إلى أن تنوع مجلس الإدارة يرتبط إيجابياً بمؤشرات الأداء المالي للشركات. ثم جاءت دراسة كل من لورانس د. براون وماركوس ل. كابلور^(٣٣)، فعمدت إلى إنشاء مقياس واسع للحوكمة المؤسسية، هو المقياس الحكومي (Government-score)، واعتمدت على بيانات تم الحصول عليها بواسطة المؤسسات. وكان المقياس الحكومي عبارة عن معيار خليط من ٥١ عاملاً موزعين على ثماني مجموعات (هي التدقيق، ومجلس الإدارة، ونظام المؤسسة، وإدارة التعليم، وتعويضات المدير والتنفيذي، وحقوق الملكية، والممارسات التقدمية، وحالة المؤسسة). وتم ربط المقياس الحكومي بالأداء التشغيلي، وخطورة الإفلاس، والتقييم، ومدفوعات المساهمين، لما مجموعه ٢٣٢٧ مؤسسة. ووجد أن المؤسسات الأكثر حوكمة تعتبر نسبياً أفضل من حيث الربحية، وتتميز بخطورة أقل، وأنها ذات قيمة أكبر، وتقوم بدفع توزيعات نقدية أكثر للمساهمين. كما تم إجراء اختبار لمعرفة أي من المجموعات الثماني أكثر ارتباطاً بالأداء المتوقع وغير المتوقع للمؤسسة. كما اكتُشف أن تعويضات مجلس الإدارة وتعويضات المدير التنفيذي هما الأكثر ارتباطاً مع أداء المؤسسة المتوقع، بينما وُجد أن نظام المؤسسة هو الأكثر ارتباطاً بأداء المؤسسة غير المتوقع. وتم فحص عوامل الحوكمة ذات الارتباط الأعلى بأداء المؤسسات المتوقع وغير المتوقع، وبعض العوامل التي تكون مرتبطة بشكل مرتفع بالأداء المتوقع، وهي عوامل نادراً ما تم فحصها في السابق (لقاءات لجنة الحوكمة السنوية، والاستقلالية في تعيين اللجنة). وفي الوقت ذاته، فإن بعض العوامل التي ترتبط بشكل مرتفع بالأداء غير المتوقع، يتم فحصها كثيراً، مثل حقيقة كون أتعاب الاستشارة أقل من أتعاب التدقيق المدفوعة للمدققين، والغياب المنتظم لمجلس الإدارة. وقارنت الدراسة علاقة أداء المؤسسة بكل من المقياس الحكومي والمؤشر العام، لمجموعة فرعية من المؤسسات لديها بيانات عن المقياس الكمية للحوكمة المؤسسية. وأظهرت النتائج أن الأداء المتوقع يرتبط بثلاث مجموعات تصنيفية من المقياس الحكومي، ولا يرتبط بالمؤشر العام. كما أن المقياس الحكومي يرتبط نسبياً بشكل أفضل بالأداء المتوقع، لأنه مقياس واسع يركّز بشكل أقل على المقياس التي تمنع الاستيلاء القهري من قبل الغير.

أما دراسة كل من ماريا بلاتبات، وستيفن تايلور، وتيري والتر^(٣٤)، فقد هدفت إلى اختبار هيكل الملكية وخصائص الحوكمة المؤسسية لمجموعة مكونة من ٣١٣ سهماً من أسهم المؤسسات الأسترالية المصدرة في السوق الأولية العامة في الفترة ١٩٧٦ - ١٩٩٣ وعلاقتها

(٣٣) Lawrence D. Brown and Marcus L. Caylor, «Corporate Governance and Firm Performance», Georgia State University, Working paper (7 December 2004).

(٣٤) Maria Balatbat, Stephen Taylor and Terry Walter, «Corporate Governance, Insider Ownership and Operating Performance of Australian Initial Public Offerings», *Accounting and Finance*, vol. 44 (2004), pp. 299-328.

بالأداء التشغيلي المحقق بعد خمس سنوات من التسجيل، ومقارنة بالمؤسسات المماثلة غير المدرجة بالسوق الأولية، وبالمقارنة بالدليل المبني على سعر الأسهم السابقة، فوجد أن الأداء التشغيلي للشركات المدرجة بالسوق الأولية (IPO-Initial Public Offering) يتناقص في أول أربع سنوات بعد التسجيل، وهذا دليل على وجود صلة، أو رابطة، موجبة بين ملكية الأفراد الداخليين والأداء التشغيلي، محددة بالسنوات الأربع أو الخمس التي تلي تسجيل المؤسسة. فضلاً عن وجود دليل على علاقة موجبة بين الملكية المؤسسية والأداء، محدّدة بالجزء الأخير من مجموعة المؤسسات للسنوات الخمس التي تلي التسجيل. كما وُجد أن تركيبة مجلس الإدارة (السيطرة الداخلية مقابل السيطرة الخارجية) غير مرتبطة بالأداء التشغيلي، على الرغم من وجود دليل ضعيف على أن إدارة مجلس الإدارة المستقلة مرتبطة بأداء تشغيلي أفضل.

أما في الأردن فكانت دراسة الهنيني^(٣٥)، التي هدفت إلى تطوير نظام للحوكمة المؤسسية يوصى بتطبيقه في المؤسسات المساهمة العامة الأردنية لتعزيز استقلالية مدقق الحسابات القانوني، واختبار مدى إدراك مدقق الحسابات بمراجعة كفاءة نظام الحوكمة المؤسسية المطبق في المؤسسات المساهمة العامة الأردنية وأثر كفاءة النظام على استقلالية مدقق الحسابات. ولأغراض جمع البيانات تم تصميم استبيان وُزِع على عينة الدراسة التي بلغت ١٢٠ مدققاً ممارساً، بالإضافة إلى المقابلات الشخصية مع مجموعة من المدققين. وتمثلت أهم نتائج الدراسة بوجود إدراك جيد لدى مدقق الحسابات في الأردن لمفهوم الحوكمة المؤسسية، ووجود اهتمام لدراسة وتقييم كفاءة نظام الحوكمة المؤسسية للمؤسسة موضع التدقيق، فضلاً عن أن لكفاءة نظام الحوكمة المؤسسية في المؤسسات المساهمة العامة تأثيراً إيجابياً في استقلالية مدقق الحسابات.

وكذلك كانت دراسة نور والربيعي^(٣٦)، التي هدفت إلى بيان أهمية قائمة القيمة المضافة في توفير معلومات مفيدة لمختلف الأطراف المهتمة بنشاط المؤسسة، وضرورة إعداد هذه القائمة كقائمة ملحقه بالقوائم المالية التقليدية، كونها تمثل اتجاهاً مختلفاً في المحاسبة يعتمد على عرض الثروة المتكوّنة من قبل المؤسسة بجهود إدارتها والعاملين فيها والدخل المتحقق لمختلف الفئات ذات المصلحة، من أجل التوصل إلى أحكام موضوعية وقرارات سليمة في ما يتعلق بهذه العمليات، ما يؤدي إلى تعزيز الحوكمة المؤسسية وتفعيلها، وتوصلت الدراسة إلى عدد من الاستنتاجات، أهمها: أن قائمة القيمة المضافة تشرك قطاعات واسعة من ذوي المصلحة في متابعة أداء المؤسسة وفي تقييم نتائج عملياتها، وبذلك فهي تشكّل أداة فعالة في الحوكمة المؤسسية. وقد أوصى الباحثان في هذا الصدد، وبغية توفير عنصر الثبات في إعداد هذه القائمة، أن تقوم الجهات المهنية المعنية بإصدار إرشادات ملزمة بشأن كيفية إعدادها وعرضها، وذلك

(٣٥) هنييني، «تطوير نظام للحكامة المؤسسية في الشركات المساهمة العامة الأردنية لتعزيز استقلالية مدقق الحسابات القانوني».

(٣٦) عبد الناصر نور وكمال الربيعي، «قائمة القيمة المضافة أداة مهمة في تفعيل التحكم المؤسسي»، ورقة قُدمت إلى: المؤتمر العلمي المهني الخامس لجمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين، عمان، ٢٠٠٣.

من أجل التوحيد وتحسين قابلية المقارنة. وبعد ذلك عمدت دراسة الجعدي^(٣٧) إلى بحث دور حوكمة الشركات في أداء الشركات المدرجة في سوق عمّان للأوراق المالية. ودلت النتائج أن لحوكمة الشركات تأثيراً متبايناً في الأداء المالي للشركات، في الوقت الذي يكون فيه هذا التأثير قوياً في القطاعات ككل، وفي مستويات الحوكمة العليا والوسطى في ما يتعلق بمتغير القيمة السوقية المضافة. ويكون هذا التأثير ضعيفاً في قطاع الخدمات في ما يتعلق بمتغير العائد على الاستثمار، وكذلك على مستوى الحوكمة المتوسط. وأما في ما يتعلق بالأداء التشغيلي فإن لحوكمة الشركات تأثيراً في كل من هامش صافي الربح، والعائد التشغيلي على الأصول في الشركات ككل باستثناء قطاع الخدمات. وأما في ما يتعلق بأثر حوكمة الشركات في أداء الأسهم، فقد تبين أن لها تأثيراً إيجابياً في ربحية السهم في قطاع الصناعة. غير أن تأثير حوكمة الشركات في القيمة السوقية المضافة كان ضعيفاً في الشركات ككل.

أما في الكويت فقد بحثت دراسة الشمري والسلطان^(٣٨) العلاقة بين حوكمة الشركات والإفصاح الطوعي في الشركات المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية. وقد شملت الدراسة ١٧٠ شركة موزعة على كافة القطاعات داخل السوق المالية. وتحوّرت الدراسة أربع خصائص لحوكمة الشركات، هي: نسبة المدراء غير التنفيذيين من مجلس الإدارة، ونسبة المدراء ممن تربطهم صلة قرابة إلى إجمالي أعضاء مجلس الإدارة، وازدواجية أدوار المدراء بين الإدارة التنفيذية ورئاسة مجلس الإدارة، ولجنة التدقيق. وبينت نتائج الدراسة أن نسبة الإفصاح الطوعي في الشركات الكويتية هي ١٩ بالمئة. كما لاحظت الدراسة ارتفاع مستوى الإفصاح الطوعي في الشركات الكويتية؛ فأشارت دراسة الشمري^(٣٩) إلى أن نسبة الإفصاح الطوعي هي ١٥ بالمئة، وهي زيادة تشير بدورها إلى ارتفاع درجة الشفافية في الإفصاح لدى الشركات الكويتية. وأشارت النتائج إلى أن وجود لجنة تدقيق - إحدى خصائص حوكمة الشركات - يساهم في تحسين الإفصاح الطوعي في الشركات الكويتية. أما بقية خصائص حوكمة الشركات فلم يكن لها دور في الإفصاح الطوعي. وقد أوصى الباحثان بضرورة تحسين الإفصاح الطوعي في الشركات الكويتية بدعم خصائص حوكمة الشركات فيها، ما يساهم في تحسين قرارات المستثمرين ومستخدمي المعلومات المالية في السوق الكويتية. إضافة إلى ذلك، فإن التطبيق السليم لحوكمة الشركات يساهم في تحسين سيولة الشركة^(٤٠). فقد

(٣٧) عمر جعدي، «مستوى الحاكمية المؤسسية وأثره في أداء الشركات: دراسة تطبيقية لنموذج Credit Lyonnais Securities Asia على الشركات المدرجة في بورصة عمّان للأوراق المالية،» (أطروحة دكتوراه غير منشورة، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، عمّان، ٢٠٠٧).

(٣٨) Bader Al-Shammari and Waleed Al-Sultan, «Corporate Governance and Voluntary Disclosure in Kuwait,» *International Journal of Disclosure and Governance*, vol. 7, no. 3 (2010), pp. 262-280.

(٣٩) Bader Al-Shammari, «Voluntary Disclosure in Kuwait Corporate Annual Reports,» *Review of Business Research*, vol. 8, no.1 (2008), pp. 62-81.

(٤٠) Kee H. Chung, John Elder and Jang-Chul Kim, «Corporate Governance and Liquidity,» *Journal of Financial and Quantitative Analysis*, vol. 45, no. 2 (2010), pp. 265-291.

وجدت دراسة تانغ ووانغ^(٤١) أدلة قوية تدعم هذه الفرضية بأن التطبيق السليم لحوكمة الشركات يساهم في زيادة سيولة الشركة؛ إذ بينت أن زيادة مستويات الحوكمة واحد بالمئة يساهم في زيادة نسبة مبيعات الشركة السنوية ١,٢ بالمئة. وأخيراً فقد عمدت دراسة أبو عمشة^(٤٢) إلى دراسة إدارة المخاطر في ظل الحوكمة المؤسسية في تسعة مصارف كويتية. وشملت عينة الدراسة ١٣٤ من المدققين الداخليين والخارجيين، وأعضاء مجلس الإدارة، وأعضاء لجان التدقيق في تلك المصارف. وتوصلت الدراسة إلى أن وجود الحوكمة المؤسسية يعدّ أمراً ضرورياً لإيجاد نظام رقابي يساهم في تحسين أداء المنظمات من خلال عملية تحسين إدارة المخاطر؛ وتحديد الصلاحيات والمهام بين مختلف الأطراف المشاركة في الحدّ من هذه المخاطر. كما استنتجت الدراسة أن من الدعائم الأساسية للتحكم المؤسسي هو وجود جهاز تدقيق داخلي كفؤ ولجنة للتدقيق يساهمان في حماية حقوق المساهمين، والحفاظ على الأموال، وتوفير المعلومات الموثوق بها.

رابعاً: إجراءات الحوكمة المؤسسية في الأردن

١ - مشكلة الدراسة

حاولت عدة دراسات تحديد مختلف العوامل المؤثرة في سلوك إدارة الأرباح من قبل المديرين، وذلك بسبب علاقتهم المباشرة بإعداد التقارير المالية، التي تتيح لهم فرصة التأثير في أرقام الأرباح المفصح عنها في تلك التقارير بما يحقق أهدافهم الشخصية، مستندين في ذلك إلى: أولاً، المرونة المحاسبية المتاحة (بتعدد الخيارات المسموح بها) في نطاق المعايير المحاسبية الملزمة للتطبيق. وثانياً، المرونة التشغيلية، بالتحكم ببعض القرارات التشغيلية من حيث الحجم والتوقيت، والتي يكون لها كبير الأثر في نوعية المعلومات المحاسبية الموجهة إلى الأطراف ذات العلاقة (المساهمين، والمستثمرين، والدائنين، وغيرهم)، وتوصلت معظم تلك الدراسات إلى الكشف عن بعض العوامل المؤثرة في الحد من ممارسة إدارة الأرباح، بحيث يمكننا تقسيمها إلى عوامل داخلية مثل وجود حوكمة مؤسسية فعالة داخل الشركة، وعوامل خارجية مثل جودة التدقيق الخارجي، ووجود قوانين حماية المستثمرين. وتحاول هذه الدراسات التحري عن هذه الظاهرة في البيئة الأردنية، وذلك بالتعرف إلى مدى ممارسة الشركات الصناعية الأردنية المدرجة في بورصة عمان لإدارة الأرباح، ثم قياس مستوى الحوكمة المؤسسية في تلك الشركات، وبعد ذلك تأسيس علاقة بين مستوى الحوكمة المؤسسية التي تتمتع بها الشركة، ومدى ممارستها لإدارة الأرباح.

Ke Tang and Changyun Wang, «Corporate Governance and Firm Liquidity: Evidence from the (٤١) Chinese Stock Market,» *Emerging Markets Finance and Trade*, vol. 47, no. 1 (2011), pp. 47-60.

(٤٢) محمد أبو عمشة، «إدارة المخاطر في ظل التحكم المؤسسي للمصارف الكويتية،» دراسات الخليج والجزيرة العربية، السنة ٣٧، العدد ١٤١ (٢٠١١)، ص ٢٥٧ - ٣٢٢.

٢ - مجتمع الدراسة وعينتها

يتكون مجتمع الدراسة من جميع الشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان في عام ٢٠٠٧. وأما عينة الدراسة فشملت ٤٥ شركة حققت الشروط الآتية: تتوفر لها كل البيانات اللازمة لتقدير متغيرات الدراسة، وخصوصاً البيانات المتعلقة باحتساب المستحقات الاختيارية، وألا تكون قد أدمجت أو أوقفت عن التداول في فترة الدراسة.

٣ - فرضيات الدراسة

تبنى هذه الدراسة على ثلاث فرضيات هي:

H₀₁ (الفرضية الأولى): لا تمارس الشركات المساهمة العامة الصناعية الأردنية إدارة الأرباح.

H₀₂ (الفرضية الثانية): لا تتمتع الشركات المساهمة العامة الصناعية الأردنية بمستوى جيد من الحوكمة المؤسسية.

H₀₃ (الفرضية الثالثة): لا يوجد أثر ذو دلالة معنوية لمستوى الحوكمة المؤسسية في الشركات المساهمة العامة الصناعية الأردنية في تخفيض ممارسات إدارة الأرباح.

٤ - نموذج الدراسة

يمكن بناء نموذج الدراسة الذي يوضح العلاقة بين إدارة الأرباح والحوكمة المؤسسية كالآتي:

$$Em_i = \beta_0 + \beta_1 CG_i + I_i$$

حيث إن:

Em_i: المتغير التابع، إدارة الأرباح للشركة (i)، وهو متغير وهمي (Dummy Variable) يُعطى الرقم (١) إذا كانت الشركة مارست إدارة الأرباح في سنوات الدراسة، وإلا فإنه يُعطى الرقم (٠).

β₀: قيمة الثابت (Constant).

β₁: قيمة الميل (Slope) للمتغير المستقل.

CG_i: المتغير المستقل، درجة الحوكمة المؤسسية في الشركة (i).

I_{i,t}: الخطأ العشوائي.

أ - أساليب قياس متغيرات النموذج

(١) قياس إدارة الأرباح: تم استخدام نموذج جونز^(٤٣) المعدل من قبل ديتشو

Jones, «Earnings Management during Import Relief Investigations».

(٤٣)

وآخرون^(٤٤) لقياس إدارة الأرباح في فترة ست سنوات (٢٠٠١ - ٢٠٠٦)، وذلك لـ ٤٥ شركة صناعية مساهمة عامة، وهو يقوم على أساس حساب المستحقات الاختيارية كدليل على قيام الشركة بممارسة إدارة الأرباح^(٤٥).

(٢) قياس الحوكمة المؤسسية: تم قياس مستوى الحوكمة المؤسسية في الشركات المساهمة العامة الصناعية الأردنية باستبيان تم تطويره لأغراض هذه الدراسة. واحتوى هذا الاستبيان على ٥٦ سؤالاً. وشكّل في مجموعه مجموعة الأبعاد التي تحدد مستوى الحوكمة المؤسسية (النظام والترتيب، والشفافية والإفصاح، والاستقلالية، والمساءلة، والمسؤولية، والعدالة، والوعي الاجتماعي) وفقاً لنموذج Credit Lyonnais Securities - Asia (CLSA). وفي هذا الجزء تم استخدام مقياس ليكرت ذي الدرجات الخمس. وباستخدام أسلوب إحصائي مناسب تم إعطاء نسبة مئوية لدرجة الحوكمة المؤسسية في كل شركة من شركات العينة.

٥ - عرض نتائج الدراسة واختبار الفرضيات

أ - الإحصاء الوصفي لإدارة الأرباح ومستوى الحوكمة المؤسسية

(١) الإحصاء الوصفي للمتغير التابع (إدارة الأرباح): يعرض الجدول الرقم (١) تكرارات ونسب ممارسة وعدم ممارسة الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية لإدارة الأرباح في سنوات الدراسة من ٢٠٠١ - ٢٠٠٦.

الجدول الرقم (١)

التكرارات والنسب المئوية لممارسة وعدم ممارسة الشركات لإدارة الأرباح

السنة	الشركات الممارسة		الشركات غير الممارسة		المجموع	
	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
٢٠٠١	١٦	٣٦	٢٩	٦٤	٤٥	١٠٠
٢٠٠٢	٢٥	٥٦	٢٠	٤٤	٤٥	١٠٠
٢٠٠٣	١٦	٣٦	٢٩	٦٤	٤٥	١٠٠
٢٠٠٤	٢٦	٥٨	١٩	٤٢	٤٥	١٠٠
٢٠٠٥	١	٢	٤٤	٩٨	٤٥	١٠٠
٢٠٠٦	٢٨	٦٢	١٧	٣٨	٤٥	١٠٠

(٤٤) P. M. Dechow, R. G. Saloan and A. P. Sweeny, «Detecting Earnings Management», *Accounting Review*, vol. 70 (April 1995), pp. 193-225.

(٤٥) للاطلاع على كيفية تطبيق نموذج جونز في حساب إدارة الأرباح، انظر: عماد محمد أبو عجيلة وعلام محمد حمدان، «أثر جودة التدقيق في الحد من إدارة الأرباح: دليل من الأردن»، *المجلة العربية للعلوم الإدارية*، السنة ١٧، العدد ٢ (٢٠١٠)، ص ٢٧٧ - ٣١٩.

يُلاحظ من الجدول الرقم (١) أن ثمة تبايناً بين الشركات من حيث ممارسة إدارة الأرباح، حيث ظهر أعلى تكرار لممارسة إدارة الأرباح في سنة ٢٠٠٦، الذي بلغ ٢٨ شركة، بما نسبته ٦٢ بالمئة. وفي المقابل كان أقل تكراراً لممارسة إدارة الأرباح في سنة ٢٠٠٥، الذي بلغ شركة واحدة، بما نسبته ٢ بالمئة. وتعود الدراسة ذلك إلى أن سنة ٢٠٠٥ هي السنة الأولى التي تلت قيام هيئة الأوراق المالية الأردنية بتحديث «تعليمات إفصاح الشركات المصدرة والمعايير المحاسبية ومعايير التدقيق لسنة ٢٠٠٤»؛ وهو الذي انعكس بصورة إيجابية، في شكل امتناع الشركات محل الدراسة عن ممارسة إدارة الأرباح التزاماً بمعايير الإفصاح التي تم إصدارها، غير أن ذلك الالتزام لم يستمر في السنة التالية، بل انعكس سلباً على ارتفاع نسبة الممارسة إلى الحد الذي فاق جميع السنوات السابقة، والذي ربما يكون مرده إلى شعور بعض الشركات بأن عملية التزامها بمعايير الإفصاح ربما يترتب عليه بعض المشاكل التي سوف تنعكس سلباً على عرض الأوضاع المالية للشركة، بالإضافة إلى احتمالية تفتن الشركات إلى بعض الثغرات في قانون الإفصاح، ومن ثم استغلالها في خدمة مصالح الشركة.

بالإضافة إلى ما سبق، يرى الباحثون أن التفاوت الواضح في إدارة الأرباح بين سنتي ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦ ربما يكون ناتجاً من تقييم بعض الأصول بالقيمة العادلة، والذي انعكس على الدخل، ولم ينعكس على قائمة التدفقات النقدية.

(٢) الإحصاء الوصفي لمستوى الحوكمة المؤسسية: يظهر الجدول الرقم (٢) إحصاءً وصفيًا لمستوى الحوكمة المؤسسية في الشركات الصناعية الأردنية:

الجدول الرقم (٢)

الإحصاء الوصفي لمستوى الحوكمة المؤسسية في الشركات الصناعية الأردنية

المقياس	القيمة بالنسبة المئوية
المعدّل	٦٣
المتوسط	٦٢
الأقصى	٧٥
الأدنى	٤٣
الانحراف المعياري	٠,٠٦٤
الميل	-٠,٣٨٧
التفرطح	٣,٧٤١
اختبار جارك وبيرة	٢,٠٠٧
الاحتمال	٠,٣٦٧
اختبار الإحصاء	-١٢,١٦
الاحتمالية	٠,٠٠٠
الملاحظات	٤٥

نرى من الجدول الرقم (٢) أن الشركات الصناعية الأردنية تتمتع بمستوى عام جيد من الحوكمة المؤسسية يصل بالمتوسط إلى ٦٣ بالمئة، وقد كانت شركة البوتاس العربية من أفضل الشركات في تحقيقها لمتطلبات الحوكمة المؤسسية، إذ بلغت نسبتها ٧٥ بالمئة، بينما كانت أقل الشركات تحقيقاً للحوكمة المؤسسية هي شركة أمانة للاستثمارات الزراعية والصناعية، إذ حققت نسبة ٤٣ بالمئة من الحوكمة المؤسسية. ولم يكن الانحراف المعياري كبيراً بين الشركات، إذ تميزت جميع الشركات الصناعية الأردنية بمستويات متقاربة من الحوكمة المؤسسية. وبفحص مدى اقتراب البيانات من توزيعها الطبيعي باختبار جارك وبيرة وجدنا أن إحصائية جارك وبيرة $J-B=2$ و $J=2$ واحتمالها $0,367$ (Prob.=0.367)، وهي أكبر من مستوى المعنوية ٥ بالمئة، ما يعني أن مستويات الحوكمة المؤسسية في الشركات الصناعية تقترب من توزيعها الطبيعي.

ب - اختبار فرضيات الدراسة

(١) اختبار الفرضية الأولى: تختبر هذه الفرضية مدى ممارسة إدارة الأرباح من قبل الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية في الفترة ٢٠٠١ - ٢٠٠٦، إذ أظهرت الإحصاءات الوصفية ظهور تكرار لممارسة إدارة الأرباح في فترة الدراسة؛ وعليه سيتم إجراء اختبار مدى معنوية الممارسة، وذلك باستخدام اختبار ذي الحدين (Binomial Test) للفرضية الأولى، التي تنص على أنه: لا تمارس الشركات المساهمة العامة الصناعية الأردنية إدارة الأرباح.

الجدول الرقم (٣)

نتائج اختبار ذي الحدين للفرضية الأولى

التصنيف	عدد المشاهدات	نسبة المشاهدات بالمئة	المعنوية
المجموعة الأولى	١٥٨	٥٩	٠,٠٠٠
المجموعة الثانية	١١٢	٤١	٠,٠٠٠

يلاحظ من الجدول الرقم (٣) أن الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية مارست إدارة الأرباح في فترة الدراسة، بما نسبته ٤١ بالمئة، وذلك بعدد مشاهدات بلغت ١١٢ مشاهدة من أصل ٢٧٠ مشاهدة. في حين بلغت نسبة عدم الممارسة ٥٩ بالمئة بعدد مشاهدات ١٥٨ مشاهدة. وبالنظر إلى مزايا هذا الاختبار من حيث أنه يقارن توزيع المشاهدات الفعلية بتوزيع افتراضي، فالقيمة المنخفضة للمعنوية تشير إلى أن توزيع المشاهدات يختلف عن التوزيع الافتراضي، بمعنى أن نسبة ممارسة الشركات لإدارة الأرباح أقل من نسبة عدم ممارسة الشركات لإدارة الأرباح، وقيمة المعنوية المنخفضة تؤيد الدلالة الإحصائية لهذه النتيجة؛ وعليه فقد تم رفض الفرضية العدمية، وقبول الفرضية البديلة، أي أن الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية قامت بممارسة إدارة الأرباح في فترة الدراسة. وتتوافق هذه

النتيجة مع دراسات كل من هولاند ورامساي، وأوريول وغيره، وتشيانغ وتيري^(٤٦).

(٢) اختبار الفرضية الثانية: من أجل اختبار الفرضية الثانية، والتي مفادها «أن الشركات الصناعية المدرجة ببورصة عمان لا تفي بمتطلبات الحوكمة المؤسسية»، تم استخدام اختبار متوسط العينة ومتوسط فرضي (One Sample t-Test)، وهو من الاختبارات المعلمية التي تختبر توافر خاصية التوزيع الطبيعي في البيانات، إذ تم اختبار ما إذا كان متوسط الحوكمة المؤسسية في الشركات الصناعية يقل بدلالة معنوية عن ٧٥ بالمئة، حيث كانت الفرضية العدمية $[H_0: \mu \leq 75\%]$ ومن هذا الاختبار ظهرت القيمة المطلقة لاختبار (t-test)، وكما هي في الجدول الرقم (٣) تساوي ١٢,٢ وهي أكبر من قيمتها المجدولة، واحتمالها يساوي ٠,٠٠٠، وهو أقل من مستوى الدلالة ٥ بالمئة، ما يدفعنا إلى قبول الفرضية البديلة ورفض الفرضية العدمية، التي مفادها أن الشركات الصناعية الأردنية تحقق متطلبات الحوكمة المؤسسية بمستوى ٧٥ بالمئة.

(٣) اختبار الفرضية الثالثة: تدرس الفرضية الثالثة أثر الحوكمة المؤسسية في الحد من إدارة الأرباح في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان، وتحقيقاً لذلك فقد تم التعبير عن إدارة الأرباح بالمتغيرات الوهمية، بحيث يعطى الرقم (١) إذا كانت الشركة ممارسة لإدارة الأرباح في العام ٢٠٠٦، وإذا لم تمارس تُعطى الرقم (٠)، وبما أن المتغير التابع (إدارة الأرباح) هو متغير وهمي، لذا لا بد من استخدام الاختبار اللوجستي ثنائي الاستجابة (Binary Logit). ويظهر الجدول الرقم (٤) اختباراً للفرضية الثالثة.

الجدول الرقم (٤)

اختبار لوجستي ثنائي الاستجابة للفرضية الثالثة

المتغير التابع	المعامل	قيمة Z الإحصائية	الميل
إدارة الأرباح	- ١,٢٩٦	- ٢,٤٤٨	٠,٠١٤

قيمة Z المجدولة عند مستوى ثقة ٩٥ بالمئة هي ١,٦٥٠.

عند اختبار الفرضية العدمية بعدم وجود أثر للحوكمة المؤسسية في الحد من ممارسات إدارة الأرباح، التي يمكن التعبير عنها رياضياً كما يلي: $[H_0: \beta = 0]$ بحيث إذا كان الميل مساوياً للصفر بدلالة إحصائية، نتوقع ألا يكون هناك أثر للحوكمة في الحد من إدارة الأرباح. ولكن بعد القيام بالاختبار السابق وُجد أن قيمة الميل (-١,٢٩٦) $(\beta = -1,296)$ ، وهي سالبة، ما يشير إلى أن العلاقة بين إدارة الأرباح والحوكمة المؤسسية هي علاقة عكسية، بحيث كلما ارتفعت درجات الحوكمة المؤسسية في الشركة، أدى ذلك إلى الحد من إدارة الأرباح. وعند اختبار معنوية الميل وُجد أن

David Holland and Alan Ramsay, «Do Australian Companies Manage Earnings to Meet Simple (٤٦) Earnings Benchmarks?», *Accounting and Finance*, no. 43 (2003), pp. 41-62; Amat, Perramon and Oliveras, «Earnings Management in Spain: Some Evidence from Companies Quoted in the Spanish Stock Exchange.» and Cheng and Terry, «Equity Incentives and Earnings Management».

قيمة Z الإحصائية تساوي (-2.448K)، وهي أصغر من قيمتها المجدولة عند درجات ثقة ٩٥ بالمئة (١,٦٥ > -). إذا نرفض الفرضية العدمية ونقبل الفرضية البديلة، التي مفادها أنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للحوكمة المؤسسية في الحد من ممارسات إدارة الأرباح في شركات العين. ويؤكد هذه النتيجة أن قيمة الدلالة (Prob. = 0.014)، وهي احتمال المنطقة الحرجة لـ Z قد جاءت أقل من مستوى المعنوية ٥ بالمئة، وبالتالي لا يمكن قبول الفرضية العدمية.

٦ - النتائج والتوصيات

أ - النتائج

بناء على الخطوات السابقة فقد تم التوصل إلى النتائج الآتية:

(١) أن الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية المدرجة في بورصة عمان قامت بممارسة إدارة الأرباح في مختلف سنوات الدراسة من ٢٠٠١ - ٢٠٠٦، على الرغم من وجود بعض التباين في تلك السنوات، الذي يظهر جلياً في سنتي ٢٠٠٥، ٢٠٠٦.

(٢) على الرغم من أن الشركات الصناعية الأردنية تحقق متطلبات الحوكمة المؤسسية بمستوى عام ٧٥ بالمئة، إلا أن ثمة تفاوتاً كبيراً بين مختلف الشركات كل على حدة، من حيث تدني نسب بعض الشركات، التي قد تصل نسبة الحوكمة فيها إلى ٤٣ بالمئة.

(٣) وُجد أن العلاقة بين إدارة الأرباح والحوكمة المؤسسية هي علاقة عكسية، بحيث كلما ارتفعت درجات الحوكمة المؤسسية في الشركة، ساهم ذلك في الحد من إدارة الأرباح.

ب - التوصيات

(١) تأكيد توعية مستخدمي التقارير المالية بشكل عام، والمستثمرين بشكل خاص، بأثار وانعكاسات الممارسات المتعلقة بإدارة الأرباح على قراراتهم الاستثمارية، ولا يتأتى ذلك إلا بتكاتف الجهود بين الجهات ذات العلاقة المتمثلة بهيئة الأوراق المالية، وجمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين، والأكاديميين، والجامعات والمعاهد المتخصصة.

(٢) أن يتم تطوير نموذج (Credit Lyonnais Securities - Asia (CLSA)) لقياس الحوكمة المؤسسية لمختلف المؤسسات في الأردن، وذلك بالاستعانة بما ورد في هذه الدراسة، ليكون مقياساً معيارياً لمستوى الحوكمة المؤسسية، ومساعداً لهذه المؤسسات لمعرفة الوضع الراهن لها وللتقدم على درجات سلم هذا المقياس.

(٣) العمل على دعم كافة الجوانب المتعلقة بالحوكمة المؤسسية داخل الشركات الصناعية، بتفعيل مختلف العناصر المكوّنة لها، والمتمثلة في مجلس الإدارة ولجنة التدقيق، ومنحهم الاستقلالية التي تساعدهم على القيام بالمهام المنوطة بهم ■